

ابن السراج والوعلى في الايضاح ان الفعل الواقع بعد
رس الكسوف في ما يجب ان يكون ما مضيا لانها لا تقبل
في الماضي ومعنى التقليل ههنا انه يدعى به في احوال يوم
القبامة فيهمسوا فان وجد منهم افاقة ما تمسوا ذلك
وقيل هي مستعارة للكناية والتحقيق ومفعول يود
تخريفه لانه لو كانوا مسلمين عليه ولو للمتنى كناية
لو ادتم واما على رأي من جعل للمتنى جوا صديقه
مفعول يود هو قول لو كانوا مسلمين او لا خصوصا
الصورة عطف على قوله لتتم للمعنى ان العدل
الى المضارع في نحو لو ترى اما ما ذكره او اما لا خصوصا
صورة روية الكاف من الموقوفين على النار لان المضارع
مما يدل على الحال المارة الذي هو من شأنه ان يشهد
كناية بلفظ المضارع تلك الصورة ليست ههنا
الاسم وحده ولا الفعل ذلك الا في امر ههنا بدت لوان
او فضاة او نحو ذلك كما قال تعالى فنبه السجيا باللفظ
المضارع بعد قوله تعالى الذي ارسل الياح خصوصا
لتلك الصورة البردية الدالة على القدرة الساجدة
يعنى صورة انارة السحاب مستجاب من السماء والارض
على الكيفية المخصوصة والانتقالات المتفاوتة واما
تشكيه اى تشكيه المسند فلا راد عدم الجمع والعهد الدال
عليها التعريف بقولك زيد كاتب وعروضه

اوله في نحو يهدي للمتنى على انه جزئية الجزوف
او جزئية ذلك الكتاب او للتخفيف نحو زيد شاعر او تخصيصه
اى المسند بالاضافة نحو زيد غلام رجل او الوصف
نحو زيد رجل عالم فلكون الفاعل اتم كما مر من ان
زيادة الخصوص توجب اتمية الفاعل واعلم ان جعل
مفعولات المسند كالحال ونحو من المقيدات ويجوز ان
والوصف من المخصصات انما هو مجرد اصطلاح وقيل
لان التخصص عبارة عن نقص الشيوع والاشيوع
للفعل لانه انما يدل على جزئية المفهوم والحال بقيد
والوصف جى في الاسم الذي فيه الشيوع فيخصصه
وقيل نظرا واما تركه اى ترك تخصيص المسند بالاضافة
والوصف فظاهر مما سبق في ترك تعقيب المسند بالمانع
من تربية الفاعل واما تعريفه فلان اداة الاس مع حكما
على امر معلوم له باحدى طرق التعريف يعنى بحذف
تعريف المسند وتعريف المسند الذي ليس في كلامهم كانه
مكرة ومسند معرفته في الجملة الجزئية بالجزئية اى حكما على
امر معلوم بامر آخر مثل في قوله معلوم بالاس مع احدى
طرق التعريف سواء بسواء بطريقان نحو اركب هو المنطلق
او مختلفان نحو زيد هو المنطلق او لا يرفع حكما عطف على
حكما كانه كس اى على امر معلوم بالجزئية في هذا التعريف
على ان كون المسند والجزء معلومين لانساق في اعادة الكلام